أنباء لبنانية

جمهور ليبي ينزع لوحة السفارة اللبنانية رداً على إنزال العلم الليبي وإحراقه في العاصمة

انتهاء كل التحضيرات لانعقاد القمة العربية الاقتصادية في بيروت

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا نائب وزير الخارجية الاميركية السفير ديفيد هيل في بعبدا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر ـ خلدون قواص

أكد المتحدث الرسمي للقمة العربية الاقتصادية رفيق شلالا انه تم الانتهاء من كل التحضيرات العملية واللوجستية اللازمة والتي يتطلبها انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمقرر لها ان تنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت يومي 19 و20 الجاري.
جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده رؤساء اللجان العليا والتنفيذية المنظمة للقمة والمكتب الاعلامي لاستعراض جهود التنظيم التي نفذها لبنان في سبيل انعقاد القمة التي ستعقد تحت عنوان «الازدهار من عوامل السلام».
جاء ذلك فيما أعلن رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج أن بلاده قررت مقاطعة القمة الاقتصادية العربية، مبدياً أسفه لـ «أفعال سلبية» دفعت ليبيا الى اتخاذ هذا القرار.
من جانبه، اعلن عضو اللجنة العليا للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية انطوان شقير ان عنوان القمة الذي اعتمده لبنان «الازدهار من عوامل السلا» اتى في سبيل التشديد على ضرورة ايلاء الاهمية للقضايا التنموية والاقتصادية ودعم الجهود العاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات لضمان عدم استغلالها والتوصل الى حلول مستدامة.
وأشار شقير الى ان برنامج القمة يبدأ نهار الخميس 17 الجاري وينتهي بانعقاد اجتماع القمة نهار الاحد 20 الجاري، لافتا إلى انه سيصدر عنه القرارات التي يتخذها القادة العرب واعلان بيروت الذي سيوجز مجريات القمة كما يدرس الرئيس ميشال عون فكرة اطلاق مبادرة تنموية لصالح الدول العربية لتعزيز الازدهار في العالم العربي.
هذا، وقد عصفت الاعتراضات على مشاركة ليبيا في القمة بالعلاقات اللبنانية ـ الليبية، وهددت المؤتمر القمي، وحصل هذا التدهور في اعقاب انزال مجموعات من حركة امل العلم الليبي عن ساريته في منطقة الواجهة البحرية لبيروت، حيث سينعقد المؤتمر، ووضع علم امل مكانه، ثم احراق العلم الليبي، الامر الذي اثار حفيظة المسؤولين الليبيين والجمهور الليبي الذي اندفعت مجموعة منه باتجاه السفارة اللبنانية في طرابلس الغرب ونزعت اللوحة التي تحمل اسم «سفارة لبنان» عن السور الخارجي للسفارة، كما قال سفير لبنان لدى ليبيا محمد سكينة في اتصال هاتفي من بيروت، نافيا ان يكون حصل اقتحام للسفارة، وقال لقناة «الجديد»: هنا يوجد تفهم لرفض حضور ليبيا القمة في بيروت، لكن هناك غضبا لحرق العلم الليبي، علما ان المسؤولين الليبيين كانوا أبدوا تفهما سياسيا للوضع وتم العدول عن الحضور.

ليبيا تُعلن رسمياً عدم المشاركة: «أفعال سلبية» دفعتنا لاتخاذ هذا القرار

وكانت «الأنباء» تفردت بالإشارة الى وساطة عربية لإقناع ليبيا باتخاذ مبادرة ذاتية بالعدول عن الحضور، تجنبا لزيادة الانقسام السياسي في لبنان.
وفي ساعة متأخرة من الليل، اعلن وزير الخارجية الليبية العدول عن مشاركة بلده في القمة.
وحصل ذلك على خلفية احراق العلم، الى جانب ما تردد عن رفض الامن العام اللبناني منح تأشيرة للوفد الاقتصادي المرافق لممثل الدولة الليبية الى القمة.
ونقلت وكالة «سبوتنيك» استنكار المجلس الاعلى للدولة، بحسب صحيفة «الوسط» الليبية، إهانة «امل» لعلم الدولة الليبية في مقر القمة الاقتصادية المزمع عقدها في بيروت، وطالب المجلس وزارة الخارجية الليبية بقطع علاقاتها الديبلوماسية بين البلدين.
وأعلن مجلس الدولة في بيانه ان هذه الافعال لا تمثل الشعب اللبناني الشقيق، وطالب مجلس الجامعة العربية بموقف واضح من هذه الواقعة واستبعاد لبنان عن اي حدث عربي الى حين تحمل السلطات اللبنانية مسؤولياتها والالتزام بالأعراف الديبلوماسية.
رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل استغل خلوة تنظيمية داخلية للتيار الحر بعيدة عن الاعلام ليدعو وسائل الاعلام ويسجل موقفا جوابيا: لا نعرف سوى 6 شباط 2006، اي تفاهم مارمخايل (بين التيار وحزب الله)، 6 شباط الاول لم نكن، نحن وقعنا 6 شباط 2006 حتى لا يكون غيره 6 شباط.
وسارع النائب علي خريس من حركة امل الى الرد عليه بقوله: حتما الوزير باسيل لا يعرف 6 شباط 1984، هذا التاريخ الذي نقل لبنان الى عصر المقاومة والتحرير، ونحن لا نلوم معاليه لأنه لا ينتمي الى مدرسة المقاومة.
مصدر سياسي واسع الاطلاع رأى لـ «الأنباء» ان ما جرى ويجري أبعد من الصراع على الرئاسة التالية بعد ولاية الرئيس ميشال عون، واكثر بعدا عن قضية الامام الصدر، بل هو الصراع حول هوية لبنان الذي ينص دستوره المستند الى وثيقة الوفاق الوطني في الطائف على هويته العربية، فهذه الهوية اهتزت منذ اعلن قائد لواء القدس قاسم سليماني ان بلاده باتت تسيطر على اربع عواصم عربية هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، والقمة مرفوضة ليس بسبب غياب سورية وحضور ليبيا بل لأنها عربية.

«مصرف لبنان»: المؤسسات «غير المصرفية» ملزمة بسداد التحويلات الإلكترونية الخارجية بالليرة

اصدر مصرف لبنان تعميما جديدا تضمن تعديل القرار الأساسي رقم 7548 بتاريخ 2000/3/30 المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية.
وبموجب التعميم الجديد الصادر امس، اضيف الى القرار الأساسي المشار إليه كلمة «غير المصرفية» في وصف المؤسسات، واصبح النص الجديد كالتالي: «على المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحويلات النقدية بالوسائل الإلكترونية أن تسدد قيمة التحويلات النقدية الإلكترونية الواردة اليها من الخارج بالليرة اللبنانية حصرا». ويهدف التعميم الجديد الى مكافحة تبييض الأموال. ونوه التعميم الى أن المؤسسات المعنية به، هي: شركات تحويل الأموال النقدية الالكترونية مثل: OMT وWestern Union وMoneygram وغيرها فقط، أما التحويلات المصرفية العادية الواردة من الخارج غير معنية بهذا التعميم.

صورة عن التعميم الصادر من مصرف لبنان امس

تحليل إخباري

التوقيت السياسي في ذروة التصعيد ضد حزب الله وإيران.. «ديفيد هيل» ماذا جاء يفعل في بيروت؟!

بيروت: في الشكل، كان لافتا أن زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي ديڤيد هيل الى لبنان، وهي زيارة «بدل عن ضائع» هو وزير الخارجية مايك بومبيو الذي جال في المنطقة، استهلت بلقاء مع الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بصفته السياسية الشخصية كونه صديقا لـ «هيل» ومرافقة ديڤيد ساترفيلد.
وهذا الاجتماع كاف لتكوين فكرة عن الوضع اللبناني المتوتر سياسيا والمتدهور اقتصاديا والمتفاقم حدوديا والمتعثر حكوميا. فحتى الآن لا يفهم الأميركيون تماما لماذا لم تشكل حكومة، وما الأسباب الفعلية التي تحول دون ذلك، وربما يكون هذا الموضوع واحدا من أبرز الأسئلة التي طرحت على جنبلاط، ولا يتوقع أن يكون جوابه شافيا وكافيا. وفي الشكل أيضا، كان لافتا أن يبدأ هيل لقاءاته بالقيادات العسكرية والأمنية، قائد الجيش العماد جوزف عون، ومدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم، وأن يقدمها على لقاءاته السياسية مع أركان الحكم. في هذا الترتيب لجدول اللقاءات ما يدل الى نظرة إيجابية أميركية للمؤسسات العسكرية والأمنية في لبنان، مقابل النظرة السلبية للمؤسسة السياسية الحاكمة، وحيث التعاون جيد ومثمر في مجال مكافحة الإرهاب، وحيث الدعم الأميركي لهذه المؤسسات جار بثبات، في وقت تتصاعد الشكوك في قدرة القوى السياسية على تشكيل حكومة وعلى الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية، إن لجهة تطبيق كامل للقرار 1701 أو إجراء إصلاحات مالية ومكافحة الفساد.
في المضمون، توزعت محادثات هيل على عنوانين أساسيين:
● الأول له علاقة بالحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، إن لجهة الوضع الناشئ حديثا في أعقاب إعلان إسرائيل عملية درع الشمال ضد أنفاق حزب الله، أو لجهة ترسيم الحدود البرية والبحرية والنقاط المتنازع عليها في إطار مفاوضات مفتوحة يتولى فيها الأميركي دور الوسيط، حول الخط الأزرق والحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية، مع العلم أن المسؤولين اللبنانيين، ورغم كل خلافاتهم السياسية حول الحكومة وسورية والقمة العربية، متفقون في موضوع الحدود وإسرائيل. وفي هذا الإطار، علم أن الجانب اللبناني سيبحث مع المسؤول الأميركي في مصير المفاوضات التي رعتها واشنطن عبر ساترفيلد في شأن المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، خصوصا بعدما تناهى الى مسامع المسؤولين اللبنانيين أن واشنطن تدرس تجميد وساطتها حول هذه المنطقة، مع ما يعنيه ذلك من توتر مستقبلي في شأن الأحواض المشتركة ومنع لبنان من استثمار ثرواته البحرية، ومن استكمال خطواته المقررة لهذه السنة قبل بدء الشركات الدولية مرحلة التنقيب والتثبت من وجود كميات تجارية من الثروات النفطية.
وعُلم أن هيل كرر ما سبق لساترفيلد أن أبلغه إلى لبنان بأن وساطته تفصل بين الخلاف على الحدود البرية مع إسرائيل، وبين الخلاف على الحدود البحرية المتعلقة بالبلوك رقم 8 من المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر والتي قرر الجانب اللبناني تلزيمها إلى كونسورسيوم من 3 شركات السنة الماضية، للتنقيب عن النفط والغاز فيها، بينما تدعي إسرائيل ملكية جزء من هذا البلوك. وتتوقع المصادر أن يستمر الجانب الأميركي على موقفه برفض إصرار الجانب اللبناني على الربط بين الاتفاق على تصحيح خط الحدود البرية وبين تحديد الحدود البحرية. واعتبرت أن هذا الموقف الأميركي كان قد أدى بواشنطن إلى تجميد وساطة ساترفيلد السنة الماضية، ولا يبدو أنه سيعاد تفعيلها في القريب المنظور.
والبحث في موضوع الحدود يشمل أيضا مسألة التهديدات الإسرائيلية التي سيثيرها الجانب اللبناني، ومسألة خروقات حزب الله التي يثيرها الجانب الأميركي، متوقفا بشكل خاص عند الاكتشاف الأخير لأنفاق حزب الله العابرة للحدود، والتي تتحدى القرار الدولي رقم 1701 وتعرض أمن الشعب اللبناني للخطر، وتقوض شرعية مؤسسات الدولة اللبنانية، كما جاء في بيان صادر عن السفارة الأميركية في عوكر.
● العنوان الثاني يتصل بأنشطة إيران وحزب الله في لبنان، وذلك في سياق الحرب الأميركية المفتوحة على مشروع إيران في المنطقة. ولا يمكن هنا تجاهل الصلة الوثيقة بين زيارة هيل الى بيروت وجولة بومبيو في المنطقة، مع التوقف عند تصريحاته في القاهرة التي تناولت في معظم عناوينها الوضع في لبنان كما تراه واشنطن. فقد عبر وزير الخارجية الأميركي عن عدم قبول بلاده بالوضع الحالي الذي يمر به لبنان بسبب وجود حزب الله المدعوم من إيران، متهما إياه باعتداءات شكلت خرقا للقرار 1701، في إشارة واضحة الى تبني وجهة نظر إسرائيل في شأن الأنفاق، وقول بومبيو إن بلاده لن تحتمل مواصلة السياسات التي يقوم بها حزب الله في لبنان، مشيرا الى الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي تهدف الى التقليل من تهديد ترسانة الحزب الصاروخية لإسرائيل، ودعم جهودها لمنع إيران من تحويل سورية لبنان آخر.
وما يثير القلق والترقب في بيروت، هو التوجه الأميركي الى تأسيس جبهة عربية لمواجهة إيران تجمع دول الخليج ومصر والأردن، وتأسيس تحالف دولي ضد إيران انطلاقا من قمة دولية ستعقد برعاية أميركية في العاصمة البولندية (وارسو) الشهر المقبل. والتحدي الذي يواجهه لبنان يكمن حاليا في أن دعوة أميركية ستوجه إليه للمشاركة في هذه القمة الدولية وستسبب له إحراجا. فإذا اعتذر عن تلبية الدعوة سيكون خارج السياق الأميركي ومغامرا بالدعم الدولي له. وإذا وافق على الحضور يعرض علاقته مع إيران واستقراره الداخلي، ويضيف الى أزمته الداخلية عاملا جديدا مفجرا.
وبعدما بالكاد نجح في تجاوز قطوع قمة بيروت العربية، سيواجه قطوع قمة وارسو الدولية. وبعدما كانت المشكلة في بيروت تتعلق بعدم دعوة سورية ودعوة ليبيا، فإن المشكلة في وارسو تبدأ من دعوة لبنان الى حضور هذه القمة المخصصة لمناقشة الخطوات الممكنة ضد سياسة إيران ودورها في المنطقة، في وقت قررت واشنطن اتباع سياسة هجومية ضدها.

أنباء سورية

الرئيس الأميركي دعا الأكراد لعدم استفزاز أنقرة

ترامب يتوعد تركيا بدمار اقتصادي.. وأنقرة: لا نهاب التهديدات

الرئيس السوري بشار الأسد مستقبلا رئيس اللجنة البرلمانية الإيرانية للأمن القومي والأجنبي في دمشق أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: توعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب تركيا بالدمار الاقتصادي إذا هاجمت وحدات حماية الشعب الكردية المتحالفة مع بلاده في سورية وهو ما أثار انتقادات لاذعة من أنقرة أمس وجدد المخاوف من حدوث تراجع جديد في العلاقات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي.
وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في الرياض أمس إنه لا يعتقد أن التهديد سيغير خطط سحب القوات الأميركية من سورية.
وردا على سؤال حول ما يعنيه ترامب بالدمار الاقتصادي، قال بومبيو: «عليكم أن تسألوا الرئيس».
وأضاف: «لقد فرضنا عقوبات اقتصادية في عدة أماكن، افترض أنه يتحدث عن مثل هذه الأمور». وقال بومبيو إنه لم يتحدث مع المسؤولين الأتراك منذ تعليقات ترامب.
وقال ترامب أمس الاول إن الولايات المتحدة بدأت الانسحاب العسكري من سورية والذي أعلن عنه في ديسمبر، مضيفا أن بلاده ستواصل استهداف مقاتلي تنظيم داعش.
وكتب على تويتر «سنهاجم مجددا من قاعدة مجاورة حالية إذا أعادت (داعش) تشكيل صفوفها. سندمر تركيا اقتصاديا إذا ضربت الأكراد. أقيموا منطقة آمنة (بعرض) 20 ميلا.. وبالمثل، لا نريد أن يستفز الأكراد تركيا». ولم يذكر ترامب أي تفاصيل حول المنطقة الآمنة التي ذكرها.
لكن بومبيو قال إن واشنطن تريد توفير الأمن للذين حاربوا تنظيم داعش ومنع أي هجوم على تركيا انطلاقا من سورية.
وأضاف: «إذا تمكنا من الحصول على المساحة وأجرينا الترتيبات الأمنية بشكل صحيح فسيكون هذا أمرا جيدا لكل الموجودين في المنطقة».
وفي الشهر الماضي قال إنه سيسحب القوات الأميركية من سورية، معلنا أنها نجحت في مهمتها لهزيمة تنظيم داعش ولم تعد هناك حاجة إليها.
في المقابل، دعا وزير الخارجية التركي مولود أوغلو الولايات المتحدة الأميركية الى احترام بلاده ردا على تهديدات ترامب.
جاء ذلك في مؤتمر صحافي مع وزير خارجية لوكسمبورغ جان اسيلبورن قال فيه: «أبلغنا واشنطن ان تركيا لا تهاب أي تهديد ولا يمكن بلوغ الغايات عبر التهديدات الاقتصادية». وأضاف ان «الرئيس الأميركي يتعرض إلى ضغوط بعد إعلانه قرار الانسحاب من سورية»، مبينا انه «(اي الرئيس ترامب) لم يتوصل حتى الآن إلى نتيجة مرضية في حال المساواة بين حزب العمال الكردستاني والأكراد». وأضاف ان اقتراح الولايات المتحدة إنشاء منطقة آمنة بامتداد 30 كيلومترا في شمال سورية على الحدود التركية جاء بعد رؤيتها عزم وإصرار تركيا على القيام بعمل عسكري ضد «التنظيمات الارهابية» في سورية، مؤكدا عدم معارضة بلاده لهذا الاقتراح. وكشف عن أنه سيبحث مع نظيره الأميركي مايك بومبيو تصريحات ترامب الأخيرة قائلا إن «الشركاء الاستراتيجيين لا يتحدثون عبر وسائل التواصل الاجتماعي».
من جانبه دعا اسيلبورن تركيا الى احترام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، معربا عن المخاوف تجاه الإجراءات التي اتخذتها حكومة أنقرة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016 خاصة فيما يتعلق باعتقال عدد من أعضاء أحزاب المعارضة والسياسيين والصحافيين.
واعتبر ان رفع تركيا حالة الطوارئ المعلنة بعد محاولة الانقلاب يمثل «الإطار الأساسي» ويخلق تقاربا بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مؤكدا دعم بلاده لانضمام أنقرة الى الاتحاد.
ومن المقرر ان يجري اسيلبورن اليوم زيارة الى عدد من المشاريع الخاصة للاجئين السوريين في مدينتي (كليس) و(غازي عنتاب) جنوب تركيا.